مؤسسات التنشئة السياسية ودورها في تنمية المشاركة السياسية بالأرياف الجزائرية

The role of political socialization institutions in the development of political participation in Algerian rural areas

نبيلة خبرارة*

باحثة مستقلة (الجزائر)، nabbbbila@yahoo.com

تاريخ الارسال: 2020/09/04 تاريخ القبول: 2020/10/10 تاريخ النشر: 2021/01/15

ملخص:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية نحو إبراز أهم مؤسسات التنشئة السياسية على مستوى الأرياف الجزائرية ودورها في تنمية المشاركة السياسية لدى الساكنة الريفية، مع تبيان الوسائل والأساليب التي تستخدمها في ذلك والعراقيل التي تواجهها وتحول دون وصولها إلى إعداد فواعل سياسية في المجتمع الريفي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: التنشئة السياسية؛ تنمية؛ المشاركة السياسية، الأرياف الجزائرية.

Abstract:

Through this research paper, we seek to highlight the most important political socialization institutions at the level of the Algerian rural areas and their role in the development and sustainability of political participation for the rural population, by demonstrating the means and methods they use and the obstacles they face which prevent them from preparing political actors in the Algerian rural society.

Keywords: political socialization; political participation; development; Algerian rural society

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

إن التنشئة السياسية هي العملية التي يبني بها الأفراد توجهاتهم وقيمهم ومثلهم وعلاقاتهم وقناعاتهم وانتماءاتهم وذواتهم السياسية، وتؤثر في سلوكاتهم وأنشطتهم ومشاركتهم في الحياة السياسية.

ويقوم بهذه العملية هيآت التنشئة وأهمها الأسرة، مؤسسات التعليم، الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، يتباين دورها وتأثيرها على الفرد تبعا لفئته العمرية (الطفولة، المراهقة، النضوج) ووسطه الاجتماعي (ريف- حضر) وطبيعة النظام السياسي السائد (ديمقراطي، استبدادي) وعوامل حاكمة أخرى

كما أنها تختلف من حيث الأساليب فقد تكون مخفية غير مباشرة (الأسرة – مؤسسات التعليم، جماعات الرفاق) أو تكون مباشرة لان هدفها الرئيسي هو القيام بهذه التنشئة مثل الأحزاب السياسية

أما من حيث الأهداف فهناك شبه اتفاق بينها إذ تسعى كل هذه المؤسسات نحو تكوين ونقل الثقافة السياسية بين الأجيال، وتبعا لنوعية هذه الثقافة تتحدد أدوار الأفراد في العملية السياسية سواء بالمشاركة فيها أو العزوف عنها.

فالثقافة السياسية المشاركة تتوافق مع بنية سياسية ديمقراطية تتيح فرصا أكثر للمشاركة السياسية كما أن الفرد يكون في هذا النوع من الثقافة واعيا ومدركا لحقوقه وواجباته وبالنظام السياسي في حركيته ومؤسساته ومدخلاته ومخرجاته، كما يؤمن بقدرته وكفاءته على التأثير في الحياة السياسية ككل.

بينما يكون –أي الفرد- في حالة الثقافة السياسية المحدودة أو الضيقة منعزلا عن الحياة السياسية غير مبال بها، لأنه يشعر بعدم قدرته على التأثير فيها، يهتم أكثر بما هو محلي، ويقتصر فقط على تلقي مخرجات النظام السياسي والامتثال لها، ويسود هذا النوع من الثقافة المجتمعات التقليدية التي يغيب فيها التخصص والتمايز في الأدوار السياسية.

وبناء على ماسبق نتساءل في هذه الورقة البحثية عن دور مؤسسات التنشئة السياسية في تنمية المشاركة السياسية بالأرياف الجزائرية؟ ونوعية الوسائل التي تستخدمها في هذه التنشئة والعراقيل التي تواجهها؟

1- التنشئة السياسية على مستوى الأسرة الريفية:

هناك شبه اتفاق بين الباحثين الاجتماعيين على أن الأسرة أو العائلة هي من أهم وسائل التنشئة السياسية باعتبار أن جذور الحياة السياسية للفرد البالغ توجد في حياة الطفولة، وتقوم الوسائل الأخرى للتنشئة بتعميقها أو صقلها وتهذيبها" (الطيب، 2007، صفحة 162)، ولذلك فتهاون الأسرة أو أحد بدائلها في أداء دورها التنشيئي، سيؤدي إلى خلق أشخاص سلبيين لا يشاركون بفعالية في الحياة السياسية.

والأسرة الريفية عادة "لا تهتم كثيرا بإعداد أبنائها للحياة السياسية مثل اهتمامها بإعدادهم لأدوار أخرى خاصة المهنية منها فالسياسة لا تقع في أعلى سلم الأولويات للأسرة الريفية، كما أن المحيط السياسي لا يمثل شيئا

مهما وبارزا بالنسبة إلى معظم الأطفال" (الهرمزي، 2016) زيادة إلى قدراتهم المحدودة في فهم واستيعاب العمليات السياسية.

وهنا يأتي التأكيد على ما يعرف بالتنشئة السياسية غير المباشرة التي تعنى " بإكساب الأطفال الاستعدادات والاتجاهات بصفة عامة، ليست سياسية بالضرورة، لكنها تؤثر بعد ذلك في تكوين مواقفهم وميولاتهم السياسية" (اعراب، صفحة 357)ويتوقف هذا النوع من التنشئة بالدرجة الأولى على مدى وعي الوالدين وإدراكهم للقضايا السياسية المحلية والوطنية من جهة ومن جهة ثانية يتوقف على طبيعة إدارة السلطة داخل المنزل، فإذا كانت منفتحة تشاركية ستعزز قيم الحرية، العدالة وترسخ مبدأ المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدى الناشئة، أما إذا كانت أحادية منغلقة فستنشر قيم الخضوع والإتباع لدى الريفيين، الشيء الذي قد يؤثر بشكل مباشر على قدرتهم على تكوين آرائهم المستقلة.

كما تؤثر العوامل الحاكمة للبيئة السياسية السائدة على نمط التنشئة فانعدام المصداقية السياسية وغياب الشفافية والنزاهة الانتخابية وضعف الفعالية الحزبية سيساهم في بلورة التصور السلبي حول العمل السياسي عند الآباء ونقل هذا التصور للأبناء، الذي قد يترجم في العزوف السياسي فيما بعد، بينما يؤثر المناخ السياسي الديمقراطي بشكل إيجابي على التنشئة الوالدية وربما يخلق حالة المشاركة المطلوبة.

2-المدرسة والتنشئة السياسية لأبناء الريف:

إن المدرسة كمؤسسة تعليمية رسمية هي التجربة الأولى المباشرة خارج مجال الأسرة، وتكمن أهميتها في كونها إحدى أهم المؤسسات الرسمية التي توظفها السلطة في عملية التنشئة السياسية، "فما يكتسبه الفرد عن طريق هذه العملية من معارف واتجاهات وقيم، يؤثر بالضرورة على مدى مشاركته في الأنشطة السياسية في مجتمعه، فهي إما أن تبعث فيه الاهتمام بالشؤون السياسية وإما تفعل عكس ذلك" (شاطرباش، 2011، صفحة 97).

وتؤثر المدرسة في النشء سياسيا بطرق رسمية وأخرى غير رسمية، فالأولى تتعلق بالمقررات والبرامج الدراسية والثانية ترتبط بالنشاطات الثقافية التي تنظمها المدارس بالإضافة إلى المناخ السياسي السائد في البيئة المدرسية فهذه الأخيرة تلعب دورا مهما " لا يقل عن دور المعلم والكتاب والمنهج، فعندما تسود بيئة المدرسة المبادئ الديمقراطية كحرية الرأي والتعبير والعمل الجماعي سيؤثر إيجابيا على التنشئة السياسية" (عثماني، 2016، صفحة 136).

أما المقررات والدروس التي يحتويها الكتاب فهي تتضمن العديد من القيم السياسية سواء على شكل نصوص أو رسومات يتفاعل معها التلميذ وتترسخ في ذهنه ولذلك أكد العديد من الباحثين على ضرورة مطابقة هذه المقررات لواقع العالم السياسي للتلميذ حتى يتقبلها ويحولها مستقبلا إلى سلوك عملي، ففي هذا الإطار يقول **داوسن ريتشارد** "أنه عندما ترسم الكتب المدرسية عالما سياسيا متفقا مع ملاحظات الطالب عنه ومتفقا مع ما

تم نقله من خلال قنوات التنشئة الأخرى، فإن الطالب سيكون أكثر استعدادا لتقبل الدروس السياسية التي تقدمها هذه الكتب" (الطيب، 2007، صفحة 169)

ففي ذات السياق وبغرض دراسة التنشئة السياسية لتلاميذ المدرسة الجزائرية قام أحمد شاطرباش بتحليل مضمون بعض الكتب المدرسية للصف التاسع من التعليم الأساسي بطبعات معدلة ومنقحة إلى غاية 2002 فتوصل إلى أن "الكتب المدرسية لا تسهم إلا بقدر يسير في عملية التنشئة السياسية لأنها لا تعكس بشكل واضح مجمل التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري في مرحلة التعددية والتي تقرها الفلسفة الاجتماعية للدولة، فالمعلومات المتصلة بالنظام السياسي ومكوناته ضئيلة جدا حيث لازال المضمون يركز على القيم الفردانية وقيم تمجيد الماضي مع التهوين من دور الجماعة والمشاركة" (شاطرباش، 2011، صفحة 110).

وخلص للقول بأن النظام التعليمي في الجزائر من خلال مضمون الكتب يصور نظاما سياسيا لدى التلاميذ غير النظام القائم فعلا وهو بذلك "يساهم في إقامة حاجز بين الناشئة وبين إدراك واقعهم كما هو" (شاطرباش، 2011، صفحة 112)، وفي نفس السياق قامت **وحيدة بوفدح باديسي** بتحليل محتوى كتب اللغة العربية لمرحلة التعليم المتوسط التي كانت طبعاتها الأولى عام 2007 تبحث فيها عن نسبة المضمون السياسي القيمي الذي تحملها فتوصلت إلى "أن معظم الموضوعات والقيم السياسية في عباراتها تعبر عن الماضي، في حين قلت نسبة العبارات التي تعبر عن المستقبل، وهذا ما قد يعطي الطفل المتلقي انطباعا بأن هذه القيم السياسية لم يعد لها وجود في حاضره أو أنها متعلقة بالماضي فقط، حيث لا تفيده في شيء حاضرا ومستقبلا" (باديسي، 2010، صفحة 110).

وبهدف مواكبة التغيرات والتطورات الوطنية والدولية تم استصدار القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 والذي تم بموجبه إدخال إصلاحات عميقة في المنظومة التربوية الجزائرية، والتي ترمي في مجملها إلى ترسيخ القيم المشتركة للمجتمع الجزائري وتعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي "وتجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا وتنشئتهم على حب الوطن وروح الاعتزاز بالانتماء إليه [...] وترقية قيم الجمهورية ودولة القانون" (حديد، 2016، صفحة 108) كما استجاب النظام التعليمي في الجزائر إلى إفرازات التقدم العلمي والتقني المعاصر كالوسائط المتعددة للمعلوماتية فتم إدماج تدريس مادة الإعلام الآلي في أطوار التعليم الأساسي.

بالإضافة إلى إقرار تدريس اللغة الأمازيغية والسعي نحو تعميمها في كل مناطق الوطن استجابة لدسترتها كمكون للهوية الوطنية.

إن تضمين المقررات والمناهج التربوية الرسمية قيما ذات الصلة بالمواطنة هي فرصة لتكوين الشخصية المتوازنة، المسؤولة، المتسامحة، المتضامنة، المنفتحة على الآخر، والمتقبلة للرأي المخالف، المحترمة لمؤسسات الدولة وقانونها،

فالمدرسة أو المؤسسات التعليمية بشكل عام تعمل على إعداد وتكوين المواطن الصالح، لكن "تغلغل الإيديولوجيات والشعاراتية في هذه المؤسسات من شأنه خلق ثقافة سياسية مشوهة لدى طالب العلم" (أبراش، 2011، صفحة 218) كما أنها تبعد المؤسسة التعليمية عن التربية السياسية السليمة للنشء والتي يفترض فيها أن تكون محايدة تعلم المتمدرس كيف يختار وليس من يختار، وفي هذا الصدد يقول بوسلهام الكط الباحث المغربي في مجال التراث والتربية والتعليم والفلسفة " أنه من السذاجة، بل من الغفلة اعتبار المدرسة مؤسسة محايدة، فعلى الرغم من أنها لا تكتسي طابعا حزبيا رسميا ولا صبغة طبقية مكشوفة إلا أنها لا تزال جهازا للتأطير الإيديولوجي (يقصد المدرسة المغربية) فمن خلال الهياكل التعليمية القائمة والمناهج والكتب والأساليب التربوية المتبعة، ومن خلال القوانين والتشريعات [...] تتسرب إلى المدرسة عناصر كثيرة وأساسية من الإيديولوجيات السائدة" (بوسلهام، 2010، صفحة 280).

إن مثل هذا الطرح يجعل المحافظة على الاستقلالية العلمية للمدرسة أمرا يصعب التحكم فيه، خاصة إذا كانت الإيديولوجيا التي يروّج لها في المدارس هي للسلطة الحاكمة فهنا ستختفي الحدود التي تفصل بين الإيديولوجي، السياسي، المعرفي والبيداغوجي وستصبح وسيلة فعالة لقولبة المتمدرس اجتماعيا وسياسيا على الشكل الذي ترتضيه السلطة الحاكمة أو بمعنى آخر صناعة المواطن الصالح بمقاس السلطة المهيمنة على المجتمع.

إن تكييف النشء وفق تصورات النظام السياسي من أجل خلق المساندة له والتأييد اللذان يحتاجهما لحفظ ذاته هي وظيفة كل قنوات التنشئة السياسية بما فيها المدرسة وفقا للتصور الوظيفي، فالمدرسة عند الوظيفيين هي بمثابة الوسيط الاجتماعي الذي يحتوي الفرد لمدة طويلة تكون كافية لبث مجموعة من القيم والمعتقدات السياسية لدى التلاميذ التي تحقق الولاء للنظام وتعلمهم المفاهيم المرتبطة به.

وخاصة التأكيد على الامتثال للقوانين والسلطة في المقررات الدراسية، فمثلا في دراسة لعبد الباسط هويدي حول الأبعاد المجتمعية في المضامين التعليمية بالجزائر والتي قام فيها بتحليل مضمون كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط، توصل إلى نتيجة مفادها أن مضمون هذه الكتب أولى أهمية بالغة لقيم الضبط الاجتماعي الرسمي وتم التعبير عنها باحترام القوانين والمؤسسات والأشخاص واحترام النظام العام وعدم الإخلال به، كما " تم الاعتماد على القوانين والدستور كوسائل للبرهنة والاستشهاد في هذه الكتب بنسبة 71.74%" (هويدي، 2011، صفحة 99)، فيما تقاسمت وسائل الاستشهاد الأخرى كأقوال الفلاسفة والمفكرين والآيات والأحاديث النبوية، المبادئ الإنسانية، العادات والأعراف النسبة المتبقية.

أما المدرسة بالوسط الريفي، فيغلب عليها الطابع الحكومي، بينما تغيب المدارس الخاصة ومدارس تعليم اللغات، إضافة إلى "عدم تجانس ثقافة البيئة الريفية وثقافة الوسط المدرسي، فالأولى غالبا ما تتسم بالتلقائية والعشوائية وسيطرة العادات والتقاليد والعرف الاجتماعي والثانية تميل دوما إلى طابع الأحكام النظامية القانونية

الصارمة" (ميهوبي، 2013، الصفحات 79-80). وهو ما أحدث خللا على مستوى التواصل بين التنشئة في الأسرة الريفية والتنشئة في المدرسة وخلق أزمة اندماج المدرسة في محيطها الريفي، فالمقررات الدراسية تصور واقعا بعيدا كل البعد عما يعيشه الريفيون من الفقر والحرمان والتهميش، ولذلك أصبحت المدرسة عندهم وسيلة للترقي الاجتماعي وسبيلا لتجاوز الهامشية والسلبية الملازمان لعالم الريف.

تترك العلاقات السائدة بين المدرس والتلميذ أثرا في نفس هذا الأخير وتساهم في توجيهه نحو المشاركة السياسية مستقبلا أو تفعل عكس ذلك، فالعلاقة التشاركية التواصلية بينهما تؤسس للفعل السياسي الديمقراطي فمثلا تؤدي عملية انتخاب رئيس للقسم الدراسي من طرف المتمدرسين بدلا من تعيينه من طرف المعلم أو الإدارة إلى ترسيخ ثقافة الانتخاب والاختيار الحر لديهم والعكس إذا تم فرضه عليهم.

كما ترفع النشاطات التربوية الثقافية من حجم المعارف السياسية عند المتمدرسين حول المؤسسات السياسية القائمة وتعرفهم على نظام العمل فيها وتشكيلاتها البشرية وأدوارهم فيها كتنظيم زيارات ميدانية للمجالس المنتخبة البلدية والولائية والبرلمان وبعض مقار الأحزاب السياسية والتنظيمات المدنية والجمعوية.

ونخلص للقول بناء على ما سبق أن التنشئة السياسية الصحيحة لأبناء الريف كفيلة بخلق ثقافة المشاركة لديهم مستقبلا والتي أضحت عنصرا أساسيا في أي عملية تنموية تستهدف النهوض بالمجتمعات الريفية.

3-التنشئة السياسية عبر وسائل الإعلام:

تحتل وسائل الإعلام بتنوعها مكانة مركزية في التفاعلات السياسية والاجتماعية داخل المجتمعات من خلال قوة تأثيرها في الأفراد عن طريق الوظائف التي تؤديها كنقل الأخبار والترفيه والتسويق، التعليم، توجيه أذواق الناس، وقيادة التغيير، كما تمارس الرقابة السياسية على النظام وأداء الحكومات في البلدان الديمقراطية بينما في المجتمعات ذات النظم التسلطية " فالمواطن لا يرى أو يسمع أو يقرأ إلا ما توافق عليه هذه النظم فقط" (الزبيدي، 2013، صفحة 178) كنتيجة لسيطرة السلطة على وسائل الإعلام وتوجيهها نحو خدمة مصالحها.

وتمتد الوظيفة السياسية لوسائل الإعلام إلى مجال التنشئة بهدف الإعداد السياسي للنشء ليكونوا فاعلين سياسيين يساهمون بإيجاب في صنع القرار السياسي أو التأثير فيه وإبداء آرائهم وطرح استفساراتهم بكل ديمقراطية والاطلاع على مختلف الأحداث والفعاليات السياسية الوطنية والدولية والتعرف على مختلف أساليب المشاركة السياسية وفي هذا الشأن يرى أنطوان أوريم "أن لوسائل الإعلام دورا هاما في عمليات التنشئة السياسية وتشكيل الآراء والاتجاهات والقيم والمعتقدات السياسية والإيديولوجية عند الأطفال أو الراشدين في نفس الوقت خاصة أن الفرد العادي يمكث أمام هذه الوسائل لفترات متعددة لإشباع حاجاته الأساسية من المعلومات والأخبار والأحداث، كما تسهم في تكوين اتجاهاته ورغباته وتطلعاته المستقبلية (عبدالرحمان، 2001، صفحة 456)".

والفرد الريفي هو الآخر ليس بمنأى عن تأثير وسائل الإعلام فهي حلت مكان الخبرة الأولية لكبار السن والأعيان في بلورة ثقافته السياسية فقد أصبح التلفزيون والراديو اليوم تقريبا موجودين في غالبية البيوت الريفية وبدرجة أقل الصحف والأنترنيت، ويبقى حجم امتلاك الأفراد الريفيين للمعلومات السياسية مرتبطا بدرجة تعرضهم لهذه الوسائل كما أكدته العديد من الدراسات العلمية، فقد توصل إيفريت روجرز في بحثه الذي أجراه في خمس قرى بكولومبيا إلى أن امتلاك المعارف والمعلومات السياسية مرتبط إيجابا بالتعرض لوسائل الإعلام، كما اعتبر دينيس كافنو هذه الوسائل أدوات لعامة الناس لفهم وإدراك الموضوعات السياسية من خلال الرسائل التي تبثها أو تنشرها.

وهذه الرسائل قد لا تكون سياسية بشكل واضح لكن لها انعكاسات سياسية مثل مضامين بعض الرسوم المتحركة والأناشيد بالنسبة للأطفال ومحتوى بعض الأفلام والمسلسلات بالنسبة للكبار، كما تبرز بعض القيم السياسية في مضمون الخطاب غير الملفوظ كالصور والرسومات الكاريكاتورية في المجلات والصحف وأثرها على ذهن المتلقي، فأحيانا تلخص هذه الرسومات واقعا سياسيا برمته.

من خلال ما سبق يتضح أن لوسائل الإعلام دورا مهما في ترسيخ قيم المشاركة السياسية عن طريق خلق الاتصال السياسي بين الحكام والمحكومين وتوجيه الرأي العام وتدعيم النظام السياسي ونشر الوعي السياسي الذي يقود إلى المشاركة.

4-التنشئة السياسية للريفيين عبر الأحزاب السياسية:

"إن الأحزاب السياسية لها دور جوهري ومهم في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية حيث تقوم بتأهيل المواطنين لممارسة العمل السياسي [...] وبناء الوعي السياسي لديهم وتنميته كما يتمثل دورها في تعزيز الثقافة السياسية السائدة إن كانت مجدية" (بوكعباش، 2017، صفحة 302) ومحاولة تصحيح الاختلالات القائمة فيها إذا كانت معتلة، فوفقا للمقاربة الوظيفية يصبح "للأحزاب السياسية دورا أساسيا في خدمة النسق السياسي من خلال مساندته ودعم وتقنين وتدجين المطالب الشعبية لجعلها مقبولة لديه" (أبراش، 2012).

أما الأحزاب على مستوى الأرياف ليس لها من التنظيم سوى الاسم فهي لا تتوفر على مقرات معروفة أو تنظيم داخلي محدد أو نشاط دائم والولاء لهذه الأحزاب على مستوى هذه البيئة غالبا ما يكون لأقطابها كأشخاص وليس لبرامجها أو أفكارها وهو ما قد يخلق حالة من التخلف في الممارسة السياسية بالعالم الريفي ويفقد هذه الأحزاب وظيفتها في تنشئة وتكوين نخب سياسية ريفية مؤهلة تساهم في تدبير الشأن العام.

"فوظيفة الأحزاب السياسية في تنشئة وتربية المواطنين سياسيا تعتبر وظيفة أساسية وضرورية لابد منها لإيجاد أفراد يقومون بممارسة العمل السياسي بناء على علم ومعرفة وليس بطريقة هلامية قد تؤدي بالبلاد إلى أمور

وظروف لا تحمد عقباها مما يعود بالضرر على الجميع سواء مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية وكذلك الأحزاب السياسية نفسها" (خيري، 2015، صفحة 188).

أيضا الاحزاب السياسية لا تهتم بقضايا وانشغالات السكان الريفيين اذ عادة ما تتذكر هذه الاحزاب الارياف وسكانها في المناسبات الانتخابية التي ترى فيها مواعيد للاستثمار السياسي على هذه المجالات الترابية بتقديم بعض الوعود لساكنيها دون الغوص في جوهر قضاياهم وانشغالاتهم والتي من بينها الحاجة الى التكوين والتأطير السياسي المستمر

خاتمة:

صفوة القول إن التنشئة السياسية للريفيين لها دور مهم في دفعهم نحو المشاركة سياسيا أو العزوف عن ذلك، تبعا للقيم التي تغرسها مختلف مؤسساتها في النشء.

ولذلك فالنهوض بأدوار هذه المؤسسات القائمة على التنشئة السياسية المباشرة أو غير المباشرة عن طريق دعمها بالوسائل وعدم تضييق الخناق على وظائفها وصون حريتها سيجعلها فواعل أساسية في بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي وتثبيت الممارسة والمشاركة السياسية على مستوى الأرياف والعمل على استدامتها.

قائمة المراجع:

1- مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الاولى، ليبيا، دار الكتب الوطنية،2007

[2]- سيف نصرت الهرمزي. "التنشئة السياسية والمضامين المجتمعية"، نشر بتاريخ 2016/02/4 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/01/19على:

https://www.makalcloud.com/post/f3ae6338c

[3]– علي أعراب."التنشئة الأسرية والمشاركة السياسية– مقاربة سوسيولوجية" في مجلة الحقيقة، العدد26، جامعة أدرار،

[4]– أحمد شاطرباش. "التنشئة السياسية لتلاميذ المدرسة الجزائرية «، في المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر3، العدد1، 2011،

[5]– تهامي عثماني. "البيئة المدرسية ودورها في عملية التنشئة السياسية في الجزائر"، في مجلة الحقيقة، العدد38، جامعة ادرار، 2016،

[6]– وحيدة بوفدح باديسي. "التنشئة السياسية وتعزيز هيبة الدولة لدى الطفل الجزائري"، في مجلة المعيار، العدد21، جامعة قسنطينة، 2010،

[7]– يوسف حديد. "الوظائف الأساسية للمدرسة الجزائرية –قراءة في النصوص الرسمية–"، في مجلة حوليات جامعة الجزائر1، العدد30، جامعة الجزائر1 ،2016.

[8]–إبراهيم أبراش. علم الاجتماع السياسي، مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي، دون مكان النشر، منشورات إي كتب، 2011،

[9]–الكط بوسلهام. "إشكالية التواصل في مجال التربية والتعليم" في كتاب التواصل نظريات وتطبيقات، الكتاب الثالث، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2010،

[10]– عبد الباسط هويدي. "الأبعاد المجتمعية في المضامين التعليمية من خلال تحليل محتوى كتب التربية المدنية لمرحلة التعليم المتوسط"، في مجلة العلوم الإنسانية، العدد22، جامعة بسكرة، 2011،

[11]– إسماعيل ميهوبي. "تواصل عملية التنشئة الاجتماعية بين الأسرة والمدرسة بالوسط الريفي"، في مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، العدد 27، الجزائر، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2013.

[12]– منذر الزبيدي. دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي،الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع،2013، ص.178.

[13]––عبد الله محمد عبد الرحمن. علم الاجتماع السياسي، لبنان، دار النهضة العربية،2001.

[14]– نوال بوكعباش. "الثقافة السياسية وعملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر"، في مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، العدد12، الجزائر، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،2017،

15- إبراهيم خليل أبراش **"**علم الاجتماع السياسي**"** ، نشر ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/02/05 على: بتاريخ 2012/05/16

http://socio-kech.blogspot.com/2012/05/blog-post_5196.html

[16]– محمد إبراهيم خيري الوكيل. التنظيم القانوني للأحزاب السياسية بين النظرية والتطبيق، مصر، مركز الدراسات العربية، 2015،